

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 6-10/6/2005

مسائل التنظيم والإدارة

البند 12 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير عن خسائر ما بعد تسليم السلع
(في الفترة 2004/1/1 - 2004/12/31)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2005/12-A
11 May 2005
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية
العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

كبير نائبي المدير التنفيذي للعمليات: Mr J.J. Graisse رقم الهاتف: 066513-2001

مساعد المدير التنفيذي المساعد ومدير العمليات، مكتب مدير العمليات: Mr D. Scalpelli رقم الهاتف: 066513-2168

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

يتناول هذا التقرير مسائل خاصة بالبلدان والسلع ويقدم وصفا للتدابير التي اتخذها البرنامج للتقليل من خسائر ما بعد تسليم السلع إلى الحد الأدنى. وتغطي فترة الإبلاغ السنة التقويمية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2004.

والخسائر التي تحدث بعد تسليم السلع هي تلك الخسائر التي تحدث بعد وصول السلع إلى نقطة التسليم، أي أثناء عملية المناولة أو التخزين أو النقل الداخلي. ونقطة التسليم هي نقطة توجد في البلد المتلقي حيث ينتهي إليها النقل الخارجي أو النقل البري، والتخزين والمناولة. وعندما تجري عملية للنقل البحري، تكون نقطة التسليم هي المكان الذي تُسلم فيه السلع من السفينة بموجب العقد المبرم. وعلى خلاف الخسائر التي تحدث قبل تسليم السلع، والتي لا يشملها هذا التقرير، فإن خسائر ما بعد التسليم لا يغطيها حساب التأمين الخاص في البرنامج، الذي يكفل السلع انطلاقاً من لحظة حيازة البرنامج للسلع إلى نقطة التسليم. وعضواً عن ذلك، يجب استرداد الخسائر التي تحدث في السلع بعد تسليمها من الطرف المكلف من قبل الحكومة المتلقيّة أو المكتب القطري للبرنامج.

وتتضمن الملاحق الثلاثة المرفقة بهذا التقرير قائمة بالخسائر في السلع بحسب الأسباب ونوع السلع والبلدان. فالخسائر التي تعادل أو تزيد على 2 في المائة من صافي القيمة الإجمالية لتكاليف السلع (سيف) التي يجري تناولها في أي بلد بعينه، وتتجاوز مبلغ 20 000 دولار أمريكي من حيث القيمة المطلقة، ترد في الملحق الثالث وتدرج بحسب ترتيب تكلفة الخسارة بالدولارات الأمريكية. ويشير هذا التقرير تحديداً إلى الخسائر الجسيمة، بالأرقام المطلقة أو بالنسبة للقيمة الصافية للتكاليف والتأمين والشحن؛ كما ترد فيه الخسائر الجسيمة، وإن كانت صغيرة نسبياً والتي تقع في البلدان التي تُنفذ فيها برامج كبيرة. ويقدم الملحق الرابع وصفاً مفصلاً للتدابير التصحيحية التي اتخذها البرنامج للحد من الخسائر على المستوى الإقليمي.

ويقدر مجموع صافي قيمة الخسائر من تكاليف السلع والتأمين والشحن خلال فترة الإبلاغ 2004 بمبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي، أو 0.37 في المائة من قيمة جميع تكاليف السلع التي تم تناولها والتأمين والشحن (4.6 مليون طن متري بقيمة إجمالية شاملة للتكاليف والتأمين والشحن تُقدر بمبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي). وهناك انخفاض في الأرقام المطلقة أو النسبية مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة التي بلغت 3 ملايين دولار أمريكي، أي 0.04 في المائة مقارنة بعام 2003. وسبب الانخفاض بالأساس هو التناقص الشديد في الخسائر الناجمة عن أعمال النهب أثناء الحرب والصراعات الأهلية التي كانت سبباً رئيسياً في جميع الخسائر التي حدثت خلال عام 2003، لاسيما تلك الكميات الهائلة من الأغذية التي جرت مناولتها في عملية العراق. وكان عام 2004 معيارياً أكثر من حيث الكميات التي جرت مناولتها والخسائر الناجمة عن ذلك. ويمكن أن يرجع بقاء مستوى الخسائر منخفضاً نسبياً إلى اتخاذ عدد من التدابير التصحيحية المبينة في هذا التقرير. وتمثل الخسائر أحد المؤشرات التشغيلية الخمسة الواردة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2004-2007)، وهو ما يدل بوضوح على التزام البرنامج بالحد من الخسائر حيثما أمكن.



مشروع قرار*

عند النظر في التقرير بشأن خسائر ما بعد تسليم السلع في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 (WFP/EB.A/2005/12-A)، يلاحظ المجلس الخسائر الواقعة بحسب البلدان والسلع، وكذلك الإجراءات التصحيحية التي اتخذها البرنامج والحكومات وباقي الشركاء لتقليل خسائر ما بعد تسليم السلع إلى أدنى حد. ويحث المجلس الأمانة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحد من الخسائر، والسعي إلى الحصول على تعويضات من الحكومات التي فقدت السلع نتيجة الإهمال، ومواصلة إبلاغ المجلس سنويا بهذا الصدد.

* هذا مشروع القرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



الإجراءات التصحيحية لتقليل خسائر السلع إلى الحد الأدنى في المستقبل

متابعة المراجعة الداخلية بشأن تقرير خسائر ما بعد تسليم السلع

- 1- منذ أواخر عام 2001، طلبت الجهات المانحة تأكيدات مجددة بشأن دقة تتبع البرنامج لخسائر ما بعد تسليم السلع وإعداد التقارير عنها. ويأخذ البرنامج هذه المسألة مأخذ الجد، لا سيما عندما تطلب الجهات المانحة التأكيد بأن نظم المساءلة الداخلية والإجراءات تفي بمتطلباتها. وفي عام 2002، طلبت إدارة العمليات من مكتب المراجعة الداخلية استعراض عملية تتبع خسائر ما بعد تسليم السلع وإعداد تقرير عنها. وتناول استعراض، عام 2003، جوانب ذات صلة بالتعريف والمنهجية والجوانب التقنية والإجرائية وما يتعلق بالمراقبة والإدارة والمساءلة في الإبلاغ عن الخسائر.
- 2- ويمكن تلخيص توصيات مكتب المراجعة في أربعة أقسام رئيسية: (1) سوء ممارسات إدارة السلع في مستودعات النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين، بما في ذلك عدم وجود نظم لتتبع السلع والإبلاغ عنها؛ (2) عدم كفاية إجراءات التتبع القياسية للسلع الموجهة إلى نقطة التوزيع على المستفيدين (عادة ما ينفذها النظراء الحكوميين والشركاء المؤسسيون)، واقتراض السلع وتسليفها؛ (3) تعزيز نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس)، لا سيما في نقطة التسليم النهائية؛ (4) ضرورة توضيح تعريف لخسائر ما بعد التسليم. ويتناول هذا التقرير بالتفصيل الإجراءات المتخذة استجابة لملاحظات مكتب المراجعة.

آليات البرنامج للمراقبة تساعد على معالجة الخسائر المحتملة

- 3- تؤدي آليات البرنامج للمراقبة، لا سيما شعبة المفتش العام وخدمات الإشراف ومكتب المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، دوراً مهماً في منع وقوع خسائر، والإبلاغ عن التدليس وسوء الإدارة. وفي هذه الحالات، يتخذ البرنامج إجراءات للتصدي للمشاكل وتفاذي وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.
- 4- ويشمل مكتب المراجعة الداخلية "إدارة السلع" كمجال من مجالات المراجعة التي تغطيها بعثات المراجعة في المكاتب القطرية. ويؤكد المكتب ما يلي: (1) وضع هيكل واضح لإدارة السلع؛ (2) يقوم المكتب القطري بإعداد تقارير شاملة ودقيقة وفي حينه عن تتبع السلع؛ (3) إجراء عمليات مراقبة ملائمة على السلع المخزّنة في المستودعات؛ (4) إعداد تقارير عاجلة عن الخسائر في السلع؛ (5) ملائمة إجراءات الإشراف. ويتم إصدار التوصيات عندما تعتبر عمليات المراقبة ضعيفة أو غير ملائمة أو منعدمة. ويتفقد مراجعو الحسابات أيضاً المستودعات خلال القيام بالبعثات لإجراء تفتيش مادي، وعدّ المخزون من السلع واستعراض سجلات المستودعات وإدارتها؛ ويتم إصدار توصيات حسب الاقتضاء. وقد استحدث البرنامج دورة مراجعة تقتضي إجراء مراجعة داخلية أو خارجية منتظمة لحسابات المكاتب القطرية التي تُحدّد في إطار التقييم الداخلي للمخاطر بأنها معرضة للخطر.
- 5- وفي عام 2004، ساعدت شعبة المفتش العام وخدمات الإشراف في تفادي وقوع خسائر جسيمة في السلع من خلال إجراء عمليات تفتيش للمكاتب القطرية والمكاتب الفرعية، والتحقق في حالات الخسائر المبلغ عنها لتحديد الأسباب والشروع في استردادها.



- 6- وواصل مكتب خدمات الإشراف تنفيذ مبادرة إدارة المخاطر. ونُظِّمَت حلقات عمل حول التقييم الذاتي لإدارة المخاطر في عدة مكاتب قطرية في عام 2004، بما في ذلك تحديد المخاطر الناجمة عن خسائر ما بعد تسليم السلع، ووضع خطط عمل للحد من المخاطر المحددة.
- 7- وأبلغ المراجع الخارجي البرنامج أنه يزمع مراجعة خسائر ما بعد التسليم خلال عام 2005. وينتظر البرنامج إلى الحصول على توصيات جديدة من هذه المراجعة الجديدة من أجل زيادة تحسين أدائه في احتواء خسائر السلع.

المتابعة في البلدان التي وقعت فيها خسائر كبيرة في الماضي: بنغلاديش وبوركينا فاسو وكمبوديا

← بنغلاديش

- 8- تشكلت الخسائر في السلع وتسربها في بنغلاديش موضوع مناقشة في المجلس منذ عام 2001. ووُزِعَ التقرير النهائي لدراسة تسرب المعونة الغذائية التي أجراها في بنغلاديش المعهد الدولي لأبحاث سياسات الأغذية في عامي 2002 و 2003 على أصحاب الشأن في أكتوبر/تشرين الأول 2003. وتضمن ذلك التقرير تحليلاً وتوصيات للحد من عمليات تسرب السلع. وأُعربت لجنة توجيهية مؤلفة من حكومة بنغلاديش والجهات المانحة والبرنامج عن التزامها بتنفيذ توصيات الدراسة. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ عدد من التدابير المحددة، بما في ذلك (1) تتولى الحكومة إنشاء لجان تقنية لضمان اتباع نهج مركز وجيد التنظيم إزاء تنفيذ توصيات التقرير؛ (2) تحسين نظام رصد الأنشطة الذي دخل طور التنفيذ الكامل في عام 2004؛ (3) نشر نظام كومباس في عام 2004 باعتباره نظاماً لتتبع جميع حركات الأغذية من الموانئ إلى نقاط التسليم النهائية، بما في ذلك عمليات التوزيع التي سيضطلع بها الشركاء المنفذون في المستقبل القريب؛ (4) تحسين نظم التوزيع باستخدام مجرافات القياس الموحدة واستخدام الحصص الغذائية المقواة المعبأة سلفاً.

- 9- ومنذ إدخال تلك التحسينات، اكتشف المكتب القطري، من خلال أنشطته الشاملة ونظامه لرصد الأغذية بعد توزيعها، وجود 2 759 طناً مترياً من خسائر السلع في البرنامج القطري وعمليات الطوارئ. وتمثل الخسائر 6.3 في المائة بالنسبة للبرنامج القطري و 1.5 في المائة في عدم دفع المبالغ بالكامل للمشاركين في عمليات الطوارئ. ويبلغ مجموع قيمة هذه الخسائر 780 000 دولار أمريكي. وأما الخسائر في عام 2004 فكانت أقل، مقارنة بالنسبة البالغة 7.5 في المائة المشار إليها في تقرير المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وهي تمثل بذلك 1.1 في المائة من مجموع الكميات التي تمت مناوئتها في البلد. ومما يؤسف له أن 28 طناً مترياً فقط هي التي قام الشركاء المنفذون بالإبلاغ عنها مباشرة وسُجِّلت في نظام كومباس. وأما سائر الكمية التي بلغت 2 731 طناً مترياً فمازالت قيد التحقق. ونجمت تلك الخسائر في معظمها عن حالات عدم سداد المبالغ الكاملة التي أُبلغ عنها المشاركون في البرنامج وأعضاء اللجنة المحلية لتوزيع الأغذية التي قام المكتب القطري باستجوابهم. وحالما يتم الاتفاق على الأرقام النهائية، سيطلب من الحكومة التعويض عن الخسائر الواقعة، وضمان اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمراقبة عمليات توزيع الأغذية والحيولة دون الاستخدام غير المرخص به للسلع. ومن المهم بصفة خاصة كفاءة ما يلي: (1) القضاء على نقص الشحنات المسلمة من مستودعات التخزين المحلية؛ (2) صرف أموال العتالة إلى السلطات المحلية في المواعيد المحددة من أجل تفادي تحميل سداد التكاليف على مبيعات الحبوب؛ (3) منع عمليات التوزيع على المستفيدين غير المرخص لهم، بما في ذلك الحراس وعمال العتالة.



10- ولم ترد أي إشارة بوقوع أي خسائر في توزيع البسكويت المقوّى في عبوات بلاستيكية مختومة في إطار أنشطة التغذية مقابل التعليم (التغذية المدرسية سابقاً)، أو الأغذية المقاومة للمركبة في إطار مبادرة التغذية على مستوى المجتمع المحلي. ويزعم المكتب القطري زيادة الاستفادة من طرائق التوزيع تلك. وسيقوم المكتب القطري كذلك بما يلي: (1) مواصلة جهوده الرامية إلى تدعيم قدرة الحكومة والمنظمات غير الحكومية على الرصد من أجل تعزيز مساءلتها في إدارة عمليات توزيع الأغذية من خلال تحمل المسؤولية عن ملكية سلع البرنامج وتقديم تقارير دقيقة عنها في مواعيدها؛ (2) تحسين الرصد الميداني الذي يقوم به البرنامج لتحديد مقادير الخسائر ومصادرها بوضوح؛ (3) تعديل آليات التوزيع، مثل جمعيات التعاقد مع العاملين التي يُكَلَّف فيها المستفيدون أو اللجان المحلية بجمع وتوزيع الاستحقاقات الغذائية؛ (4) كفالة أن نظام كومباس يؤدي دوره على الوجه الأكمل لتسجيل المعلومات بدءاً من نقطة الدخول حتى نقطة التسليم النهائي والمستفيدين.

← بوركينافاسو

11- كما سبقت الإشارة في تقرير الفترة 1998-1999، بلغ حجم الفاقد من الأسماك واللحوم المعلبة في بوركينافاسو 717 طناً مترياً في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني 1996 و 31 مارس/آذار 1999، وبلغ مجموع الخسائر 1.75 مليون دولار بما في ذلك قيمة التكاليف والتأمين والشحن. وبالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية التي أُبلِّغ بها المجلس في عام 2000، تعهدت الحكومة بسداد القيمة الكاملة لهذه الخسائر. وفي عام 2001، تم التوقيع على اتفاق يتضمن خطة لسداد المبلغ بين مكتب رئيس الوزراء ووزارة الزراعة والمكتب القطري للبرنامج. وسددت الحكومة بالفعل مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي يشمل قيمة التكاليف والتأمين والشحن، ويبقى مبلغ إضافي غير مسدد ومن المتوقع إدراجه في الميزانية الوطنية لعام 2005.

← كمبوديا

12- قام البرنامج، كما جاء أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2004، بالتحقيق في الخسائر التي وقعت في كمبوديا. وفي مطلع عام 2005، تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة حول تعويض المعونة الغذائية التي حوّلت من المستفيدين المعنيين في برامج الغذاء مقابل العمل في عامي 2003 و 2004. واستناداً إلى تحليل شامل لأرقام الخسائر تم إجراؤه بصورة مشتركة بين الحكومة والبرنامج على أساس علمي، وافقت الحكومة على تعويض البرنامج عن الخسائر بمبلغ 900 000 دولار أمريكي يتم سدادها على ثلاثة أقساط سنوية لصالح المشروعات التي ينفذها البرنامج في البلد. وجدير بالملاحظة أن الحكومة قد سددت بالفعل القسط الأول بقيمة 300 000 دولار أمريكي في عام 2005.

13- ونتيجة للتحقيق، أدان البرنامج 15 من موظفيه المتورطين في عمليات تحويل الأغذية. وفرضت الحكومة جزاءات إدارية على اثنين من موظفي الحكومة وطالبتهم بإعادة الأرز الذي قاما بتحويله. وسوف تلاحق الحكومة الموظفين الآخرين المتورطين في عمليات التحويل، وسوف تتخذ إجراءات مماثلة إذا ثبتت إدانتهم. وفي ظل تنفيذ هذا الاتفاق، يمكن للبرنامج أن يستأنف أنشطة الغذاء مقابل العمل التي كانت قد توقفت لمدة سنة واحدة. كما قامت الحكومة والبرنامج بإدخال مجموعة من الاختبارات التي قام بصياغتها خبراء الغذاء مقابل العمل لمنع تكرار وقوع تلك الخسائر.

14- ويعرب البرنامج عن تقديره للدعم المقدم من جهاته المانحة خلال التحقيق الطويل الذي دار حول عملية التحويل، ويتطلع إلى مستقبل حافل بالأنشطة المثمرة والمفيدة للفقراء الجوعى في كمبوديا.



تعزيز نظام كومباس باعتباره نظام تتبع السلع في البرنامج، لاسيما في نقاط التسليم النهائية

- 15- قام البرنامج في عام 2004 بنشر النسخة 2 من نظام كومباس في جميع مكاتبه القطرية. ونظام كومباس هو تطبيق لمعلومات الإدارة يساعد البرنامج ونظرائه على تتبع جميع حركات السلع بدءاً من نقطة النقل الخارجي حتى نقطة التسليم النهائية والتوزيع على المستفيدين. ويعمل نظام كومباس كآلية إنذار للتقليل من حجم الخسائر في المستقبل إلى الحد الأدنى.
- 16- وفي نهاية عام 2004، تم تركيب النسخة 2 من نظام كومباس في 74 من المكاتب القطرية التي تنفذ برامج للمعونة الغذائية، وفي جميع المكاتب الإقليمية الستة. ومن المتوقع أن يتم تركيب هذا النظام في نهاية عام 2005 في سائر المكاتب القطرية الخمسة، وهي كمبوديا، وكوبا، وإكوادور، وغانا، وسان تومي وبرينسيبي.
- 17- وأدخل البرنامج عدة تحسينات على النسخة 2 لنظام كومباس لدعم المكاتب القطرية في تسجيل البيانات بمزيد من الدقة، بما في ذلك خسائر السلع. وقد صُممت النسخة 2 من نظام كومباس لتحسين التمييز بين الخسائر التي تقع قبل التسليم إلى البلد المتلقي (خسائر ما قبل التسليم) والخسائر التي تحدث بعد التسليم (خسائر ما بعد التسليم). وحسّن ذلك من قدرة البرنامج على رصد خسائر ما بعد التسليم بدقة والتقليل إلى أدنى حد من الأخطاء التي قد تفضي إلى تصنيف غير دقيق للخسائر.
- 18- وتم تعزيز نظام كومباس حتى يتمكن البرنامج من استخدام نظام واحد لتتبع السلع منذ تسليم الأغذية إلى البرنامج حتى توزيعها على المستفيدين في نقاط التوزيع النهائية. وتم تصميم أشكال مبسطة وموحدة للتقارير التي يقوم بإعدادها الشركاء المنفذون والنظراء الحكوميون لتعبّر عن الشكل المستخدم في نظام كومباس حتى يمكن إدخال تقارير التوزيع المقدمة من شركاء البرنامج عند نقاط التسليم النهائية بسهولة في نظام كومباس في حال تعذر إجراء تبادل إلكتروني للبيانات. وقد حسّن ذلك كثيراً من قدرة البرنامج على تتبع جميع الأغذية حتى وصولها إلى نقاط التسليم النهائية في جميع المشروعات. ونتيجة تلك التحسينات، استُخدم نظام كومباس باعتباره المصدر الوحيد للبيانات المتعلقة بعمليات محاسبة السلع في التقارير الموحدة عن المشروعات لعام 2004 في 69 من المكاتب القطرية التي جرى فيها تشغيل النسخة 2 من نظام كومباس قبل نهاية العام.
- 19- وخلصت تقارير المراجعة الداخلية السابقة المتعلقة بخسائر ما بعد التسليم إلى ضرورة تعزيز نظم البرنامج وتوجيهاته المعيارية المتعلقة برصد قروض وسلف السلع. وتتطوي مسألة تعرّض المشروعات لخطر تصنيف القروض والسلف التي لم تؤخذ في الاعتبار على نحو سليم في خسائر ما بعد التسليم بأهمية خاصة. وقام البرنامج بتحسين وظائف تسجيل القروض والسلف ورصد حالتها في النسخة 2 من نظام كومباس كي يكفل إتاحة المعلومات وتحديثها ومعيّرتها في جميع الأوقات.
- 20- وهناك تحسين آخر في النسخة 2 لنظام كومباس سيسهم في الحد من خسائر ما بعد التسليم، وهو وحدة "معالجة فواتير شركات النقل". وسوف تكفل هذه الأداة القياسية المستخدمة في معالجة فواتير شركات النقل سهولة الحصول على القيم الدقيقة للسلع كما هي مسجلة في نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات التابع للبرنامج حتى يتسنى تقديم مطالبات للتعويض عن الخسائر التي تتسبب فيها شركات النقل. وسوف يشجع ذلك مقدمي الخدمات على تحسين عنايتهم بسلع البرنامج التي في حوزتهم والحد من الخسائر الحادثة أثناء النقل. ويستخدم حالياً 40 في المائة من المكاتب القطرية الوحدة الجديدة لمعالجة الفواتير، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في ظل تدريب مزيد من موظفي المكاتب القطرية خلال عام 2005.



- 21- وحقق البرنامج في عام 2004 هدف تتبع حركات السلع حتى توزيعها على المستفيدين باستخدام نظام كومباس في 80 في المائة من المكاتب القطرية، بيد أن ثمة نقطتي ضعف ما زال ينبغي على البرنامج أن يعالجهما، إذ يتعين على البرنامج القيام بما يلي: (1) مساعدة الشركاء المنفذين والنظراء الحكوميين على توخي مزيد من الدقة في الإبلاغ عن الخسائر الحادثة؛ (2) تقديم مزيد من التدريب المكثف لموظفي البرنامج الميدانيين، خاصة المدراء القطريين والموظفين المسؤولين عن المكاتب الفرعية، في مجال إدارة وظائف تتبع السلع في حدود مسؤولياتهم. وفي عام 2005، سيعمل البرنامج مع المكاتب القطرية على تعزيز رصد المعونة الغذائية من أجل زيادة دقة التقارير التي يقدمها الشركاء المنفذين عن الخسائر.
- 22- وقد سارت عملية نشر النسخة 2 من نظام كومباس وفقاً لإطار زمني ضيق في عام 2004 ولم يتح وقت كافٍ لتدريب الموظفين على جميع جوانب الأداة الجديدة. وأطلق البرنامج برنامج تدريب شامل في عام 2005 يستهدف بوجه خاص الموظفين غير اللوجستيين لزيادة فهمهم لتتبع السلع بوجه عام والنسخة 2 لنظام كومباس على وجه الخصوص.
- 23- وسوف يتعاون البرنامج مع مجموعة TNT (TPG) في مشروع مشترك كجزء من مبادرة "تغيير العالم" لمواصلة تطوير النسخة 2 من نظام كومباس. ويشمل هذا المشروع تسهيلات لتوليد التقارير، وتقارير للتنبيه بعمر السلع، وإدماج وحدة نموذجية لإجراء مقارنات شهرية للمخزونات المسجلة في نظام كومباس مع المخزونات الفعلية في مستودعات البرنامج.
- 24- وقد أصبح موقع كومباس على شبكة الإنترنت جزءاً من الشبكة الداخلية لموقع البرنامج التي تتيح وصول جميع المكاتب القطرية إلى معلومات عن إدارة السلع.

تحسين مشتريات السلع وتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى

- 25- واصلت دائرة شراء الأغذية في البرنامج اتخاذ تدابير للتقليل من خسائر السلع إلى الحد الأدنى خلال عام 2004، وهي سنة شهدت مشتريات غذائية استثنائية بالنظر إلى الرقم القياسي لكميات الأغذية المشتراة. وفي عام 2004، اشترى البرنامج 3.6 مليون طن متري من الأغذية بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي تمثل 67 في المائة من جميع الأغذية التي تمت مناولتها خلال العام. وجاءت السلع من 91 بلداً، منها 79 من البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك 1.6 مليون طن متري في العراق بقيمة بلغت 540 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2003، اشترى البرنامج 2.7 مليون طن متري من الأغذية بقيمة 634 مليون دولار أمريكي في 84 بلداً. واشترى البرنامج كذلك 1.5 مليون طن متري بقيمة 307 مليون دولار أمريكي في عام 2002. وتؤكد عمليات الشراء المحلية والإقليمية أن الأغذية تكون مقبولة أكثر للمستفيدين، وأن الشراء في أقرب نقطة للمستفيدين يتطلب قدراً أقل من النقل والمناولة والتخزين، مما يقلل من الخسائر.
- 26- ويتخذ البرنامج إجراءات صارمة على عمليات توريد الأغذية لمراقبة خسائر السلع، حيث قام بما يلي: (1) تعيين شركات تفتيش للتحقق من نوعية الأغذية وكمياتها وتعبئتها في أكياس قبل تحميلها، مع رفض الكميات التي تعرضت لأضرار؛ (2) تعزيز شروط الأداء والجزاءات في حالة عدم امتثال الموردين للالتزامات المتعاقد بشأنها، مما يعزز موقف البرنامج ضد الموردين الذين لا يسلمون المنتج الصحيح؛ (3) الإبقاء على الموردين الموثوق فيهم وذوي الخبرة والقدرة المثبتة دون سواهم على قائمة الموردين؛ (4) تخفيض عقود الشراء على أساس شروط عدم سداد رسوم التسليم من حجم الخسائر لأن الكميات الموزعة هي وحدها التي يتحمل قيمتها البرنامج، أما الشحنات التي تفقد أو تتعرض



للضرر فالجهة الموردّة هي التي تدفع فاتورتها. وأثبتت تلك الإجراءات الرامية لمنع وقوع الخسائر فعاليتها في تقليل خسائر ما بعد تسليم السلع في البلدان التي يعمل فيها البرنامج. وتم إجراء تدريب مكثّف لموظفي التوريد الجدد في المكاتب القطرية والمقر لكفالة الاحتفاظ بالدروس المستفادة من التجارب السابقة في الذاكرة المؤسسية للمنظمة.

27- وقامت دائرة شراء الأغذية مؤخراً بإدخال ممارسات التصنيع السليمة وإجراءات نقطة المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر على موردي الأغذية المركّبة ودقيق القمح. وبموجب تلك الإجراءات، قام الاستشاريون بزيارة وحدات تجهيز الأغذية المركّبة ومطاحن الدقيق ووكالات التفتيش المحلية. وكانت المنتجات تعتبر مقبولة للبرنامج في الماضي إذا أكدت وكالة التفتيش الامتثال لمواصفات المنتج. أما في إطار نقطة المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر، تتحمل الجهة المصنعة الآن المسؤولية عن تسليم منتج عالي الجودة. أما دور وكالة التفتيش فهو مراجعة بيانات مراقبة العملية في المصنع وأخذ عينات عشوائية لتحليلها معملياً. ويحتفظ المصنعون بحق إرسال المنتجات بحالتها التي تم تصنيعها بها، ولكن يجوز للمفتشين وقف الإنتاج في حال عدم ملائمة وثائق مراقبة العملية، أو عدم صحتها، أو تزويرها، أو إذا لم تف العينات بالمواصفات. وتم إخطار وكالات التفتيش بتلك الإجراءات المقترحة، وقام البرنامج فعلاً باستبعاد عدد من منتجي خليط الذرة بالصويا من قائمة مورديه ريثما يتم تحديث مصانعهم وتطوير ممارساتهم الصحية للوفاء بمتطلبات نقطة المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر.

28- وفي عام 2004، عملت دائرة شراء الأغذية مع موردي السلع لتحسين جودة مواد التغليف. ومثال ذلك أنه تم استبدال صفائح الزيت النباتي والعلب الكرتونية الخارجية بمواد أكثر تحملاً للتمكين من مناولتها عدة مرات بدون وقوع خسائر. كما تم تحسين تغليف البسكويت عالي الطاقة. وكانت الحصص الغذائية الفردية تُغلف في رقائق البوليبيروبيلين البسيط، ولكن تم استبداله برفائق البوليبيروبيلين المعدني لزيادة عمره التخزيني. وإضافة إلى ذلك، تستخدم حالياً ألواح من ثلاث طبقات لصناعة صناديق التغليف للمساعدة على تكديسها بشكل ملائم وبأقصى ارتفاع ممكن أثناء النقل. كما أدخلت تحسينات على تغليف الأغذية المركّبة، وذلك مثلاً باستخدام الختم الحراري للبطانات الداخلية للتقليل من خطر الإصابة بالحشرات. وطيلة عام 2004، عملت دائرة شراء الأغذية مع شركات التفتيش على السلع ومع الموردين للتصدي لمسألة مواد التغليف الرديئة، وتم الحصول على عينات وطُلب من الموردين اتخاذ الإجراءات الملائمة. ومنذ أغسطس/آب 2004، عملت دائرة شراء الأغذية في تعاون مع موظفي مراقبة الخسائر ومراقبة جودة السلع في شعبة الخدمات القانونية لكفالة المستوى السليم لجودة وتغليف السلع. ونتيجة لذلك، تلقى العديد من موردي السلع تعليمات باتخاذ تدابير فورية لتحسين جودة الأغذية والتغليف.

29- ومنذ منتصف عام 2004، تولى البرنامج تنفيذ مشروع لتحقيق المستوى الأمثل لسلسلة الإمدادات. وعقدت دائرة شراء الأغذية عدة مشاورات لكفالة الوصول إلى الوقت الأمثل الذي يفصل بين شراء الأغذية ووصولها إلى نقاط التسليم للحد من خسائر السلع ذات العمر التخزيني القصير.

العمل الجاري للفريق العامل المعني بإدارة السلع

30- يواصل الفريق العامل المعني بإدارة السلع، الذي أنشأته شعبة النقل والاستعداد للطوارئ والتصدي لها في البرنامج في عام 2001، تحديد أسباب الخسائر في السلع بهدف وضع سياسات وإجراءات ومبادئ توجيهية لإدارة السلع. وحدد الفريق أيضاً نقاط ضعف في المهارات الخاصة بعملية الطحن والتقوية. وأجريت دراسة استقصائية شاملة عن عمليات الطحن في عام 2004، ونُظمت حلقة عمل عن الطحن لتعزيز فهم إدارة جودة الأغذية، وعمليات تحويل



الحبوب وتقويتها. واستهدف التدريب كبار موظفي النقل والتوريد، وأخصائيي المشتريات من الأغذية، وموظفي البرامج العاملين في المكاتب الإقليمية والقطرية.

تعيين موظفي مراقبة الخسائر ومراقبة جودة السلع

- 31- في أغسطس/آب 2004، تم تعيين اثنين من موظفي مراقبة جودة السلع للمساعدة في الحد من مخاطر حدوث خسائر في السلع قبل التسليم وبعده. ويعمل أحدهما في المقر الرئيسي، والآخر في المكتب الإقليمي لآسيا. والهدف من تعيين هذين الموظفين هو تركيز الجهود المنسقة لعدد من الإدارات داخل البرنامج للحد من التعرض للمخاطر وخسائر ما بعد التسليم. وساهم هذان الموظفان بالفعل بتدخلاتهم في 40 في المائة من جميع المكاتب القطرية خلال الفترة الوجيهة منذ تعيينهما.
- 32- ويساعد موظفو مراقبة جودة الأغذية المكاتب القطرية في منع وقوع خسائر ما بعد التسليم حيثما أمكن. ويتم متابعة حوادث السرقة التي يتم الإبلاغ عنها لكفالة تحسين مستوى الأمن، كما يتم التصدي لحوادث سوء المناولة لتحديد ما إن كان يلزم تنظيم مزيد من التدريب في مجال المستودعات. ويتم إجراء متابعة إضافية للقضايا المتعلقة بالتغليف والجودة.

زيادة التركيز على المسائل المرتبطة بإصابة الأغذية بالحشرات

- 33- أبرز استعراض عام 2003 لخسائر ما بعد التسليم الذي قام بإجرائه المراجعون الداخليون الحاجة إلى زيادة التركيز على مسألة إصابة الأغذية بالحشرات. وتم الانتهاء حالياً من تقديم وحدة للتدريب على مكافحة الآفات تم تطويرها بالتعاون مع معهد الموارد الطبيعية في المملكة المتحدة وذلك في أربع حلقات عمل لما مجموعه 94 من موظفي البرنامج في 41 بلداً. ويزود هذا التدريب موظفي البرنامج بالمعرفة عن إجراءات تدخين الأغذية لتحسين حفظ السلع أثناء التخزين وتوفير الأموال عن طريق كفالة فعالية جميع عمليات تدخين السلع. وسيتم التشديد على توسيع نطاق هذا التدريب في الأقاليم التي تنتشر فيها الخسائر الناجمة عن الإصابة بالحشرات.
- 34- كذلك يقوم موظفو مراقبة جودة السلع بمتابعة الحوادث التي تصل فيها السلع إلى بلد المقصد وقد أصيبت أصلاً بالحشرات. وإذا كان السبب هو عدم فعالية التدخين في بلد المنشأ، فسوف يعيد البرنامج تأكيد متطلباته للموردين بشأن ضرورة تدخين السلع قبل شحنها. وتقوم شركات التفتيش المعيّنة من البرنامج بالتحقق بدقة من علامات الإصابة والقيام، عند اللزوم، بمعاينة عملية تدخين السلع قبل حيازة البرنامج لها.

الطحن والتقوية

- 35- تم تقديم مواد تدريبية تقنية عن الطحن لتعزيز فهم تحويل الحبوب وتقويتها وإدارة الجودة في خمس حلقات عمل لما مجموعه 150 من موظفي البرنامج. ويكفل هذا التدريب تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة في عمليات الطحن التي يشغلها البرنامج أو التي يتعاقد عليها، وزيادة كفاءة التعاقد على مشتريات الدقيق.
- 36- وإلى جانب التدريب التقني على الطحن، تُجرى دراسة عن الطحن تشمل بحثاً موسعاً عن عمليات الطحن السابقة والحالية وذلك في محاولة للاستفادة من خبرة البرنامج في هذا المضمار. والغرض من هذه الدراسة هو توفير توجيهات لموظفي البرنامج المشتركين في تخطيط وتنفيذ عمليات الطحن. وسيتم الانتهاء من هذه الدراسة في أواخر عام 2005.



تحسين مواصفات الأغذية، وجودتها، وخدمات الإشراف وعمليات التفتيش

- 37- تزيد نسبة خسائر سلع البرنامج في مرحلة ما بعد التسليم لعام 2004 والتي نجمت عن مشكلات في بلد المنشأ على 15 في المائة. وتشمل أسباب ذلك عدم تلبية المنتجات لمتطلبات المواصفات والافتقار إلى التفاصيل الكافية في بيان متطلبات الحد من التعرض للمخاطر. ويجري تنفيذ مشروع لتعزيز ما يلي: (1) المواصفات القانونية للبلدان المتلقية؛ (2) مواصفات السلع العينية المتبرع بها؛ (3) مواصفات السلع المشتراة. ومنذ أواخر عام 2004، بذلت جهود كثيرة لتحسين مواصفات الأغذية للحد من التعرض للمخاطر.
- 38- ويتعاقد البرنامج مع شركات التفتيش من الدرجة الأولى للتفتيش على السلع وتحليل العينات في المرحلة التي تؤول فيها السلع إلى حوزة البرنامج. ومن غير العملي أو المجدي مالياً اختبار السلع مقابل جميع معايير المُنْتَج في هذه المرحلة. وفي الحالات التي يلاحظ فيها وجود عيوب بعد ذلك، من الصعب استرداد المنتجات من الموردّين حتى في ظل التأثير التجاري الذي يتمتع به البرنامج في السوق. ويمكن تقليل تعرض البرنامج للمخاطر وتحسين إمكانات الاسترداد وذلك بزيادة التركيز على المستوى التقني. ومثال ذلك أن البرنامج تسلم شحنة بسكويت مقابل إيصالات بدون تحفظات. وظهرت المشاكل في البلد المتلقي وحدّد التحليل المعملية طبيعة المشكلة. وحدّد تفتيش متابعة شمل مباني الجهة المورّدة ارتباط السبب بالإنتاج. وكان الدليل دامغاً وحصل البرنامج على تعويض كامل من الجهة المورّدة.
- 39- ويشيع في التجارة الدولية نزاعات حول الجودة، ولا شك في أنه سيكون من المطلوب إجراء عمليات استرداد أخرى. ويسعى البرنامج دائماً إلى الحد من التعرض للمخاطر عن طريق تحسين معايير التفتيش. وسيتم استعراض اتفاقات الإشراف المتعلقة بعمليات الموائى وفي بلدان الوصول وذلك في نهاية عام 2005.

النظام التجريبي الموسع لرصد التغذية المدرسية

- 40- تواصل دائرة التغذية المدرسية في البرنامج العمل مع المكاتب القطرية لتجربة نظام رصد التغذية المدرسية في المدارس المتلقية. ويقوم الموظفون الذين تلقوا التدريب في المدارس بإدخال بيانات شهرية عن المؤشرات الرئيسية في نظام أرغوس، وهو جهاز إلكتروني شبيه بجهاز الصرف الآلي. وتُنقَل البيانات إلى مركز لجمع البيانات في فرنسا، حيث تكون متاحة لوزارة التعليم والبرنامج على موقع شبكي؛ ويمكن مضاهاة البيانات بنظام كومباس وقواعد البيانات الأخرى في البرنامج لتحديد الثغرات، حيث إنه يشمل معلومات عن مقدار ونوع الأغذية المتلقاة وعدد الوجبات المقدمة إلى الأطفال.
- 41- وفي نهاية عام 2004، تم تسليم 1 028 جهازاً إلى 12 بلداً، هي أفغانستان، والرأس الأخضر، وتشاد، وجيبوتي، والسلفادور، وغينيا، وغينيا-بيساو، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان. وفي أفغانستان، والرأس الأخضر، وغينيا، وغينيا-بيساو، وملاوي، وموزامبيق، والسودان، تم تركيب الجهاز في عدد كافٍ من المدارس التي يساعدها البرنامج لضمان وجود عيّنة تمثّل البلد بأسره تمثيلاً علمياً. وترتبط البيانات التي تقوم المدارس بإدخالها بما يلي: (1) معلومات عن التلاميذ بحسب الصف الدراسي والجنس، بما يشمل المواظبة والتسجيل وعدد أيام الدراسة؛ (2) كمية ونوعية السلع التي تتلقاها المدارس وتوزعها؛ (3) أيام توزيع كل سلعة.
- 42- وتشجع دائرة التغذية المدرسية على زيادة شفافية نظام التغذية المدرسية، لا سيما في المدارس وعلى مستوى الآباء. وعندما تدرك جمعيات المعلمين والآباء والمجموعات الأخرى المعنية بإدارة المدارس كمية الأغذية المزمعة للمدارس، ولكل طفل، فإنها ستعمل على تحسين رصد المشاكل المحتملة وإعداد التقارير عنها ومعالجتها. واستناداً إلى



نجاح البرنامج في تنفيذ نظام أرغوس، تقوم منظمات أخرى بتجريب استخدام مماثل لذلك النظام من أجل جمع المعلومات في المناطق التي يصعب الرصد فيها.

الخسائر التي لحقت بالسلع بعد تسليمها إلى الحكومات المتلقية في عام 2004

عرض عام

43- يغطي هذا التقرير الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2004، وهي الفترة التي قام البرنامج خلالها بمناولة 4.6 مليون طن متري بقيمة تقدر بمبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي (سيف). وبلغت القيمة الصافية للخسائر أثناء تلك الفترة 4.6 مليون دولار أمريكي (سيف) أو 0.37 في المائة من قيمة جميع السلع المناولة (سيف).

44- واسترد البرنامج أيضا 1.1 مليون دولار أمريكي من خلال بيع السلع التي لم تعد صالحة للاستهلاك البشري أو من خلال دعاوى لاسترداد البرنامج للخسائر التي تسبب فيها المتعاقد الخاص. ولا يتم إجراء عمليات البيع للتخلص من السلع إلا بعد صدور شهادات تثبت أن هذه السلع لم تعد صالحة للاستهلاك البشري، ولكن تظل لها قيمة كأعلاف للحيوانات أو لبعض الأغراض الصناعية. وتخضع عمليات البيع تلك لضوابط صارمة كقيلة بعدم إعادة طرح السلع للاستهلاك البشري. وفي عام 2004، قام البرنامج بتعزيز إجراءات المحاسبة في عمليات الاسترداد من خلال شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)، حيث تم الإبلاغ عن مبلغ عمليات الاسترداد بأكثر من خمسة أضعاف مما كانت عليه في عام 2003 وبأكثر من عشرة أضعاف تقريبا مما كانت عليه في عام 2002.

الخسائر بحسب الأسباب

45- يبيّن الملحق الأول أن 27 في المائة من جميع الخسائر المتكبدة في عام 2003 والتي تصل قيمتها إلى 1.2 مليون دولار أمريكي، مردّها إلى سوء المناولة والكميات الناقصة أثناء عمليات النقل. وكان ثاني أهم سبب للخسائر في السنة الماضية هو أعمال النهب أثناء الحرب والصراعات الأهلية التي بلغت 700 000 دولار أمريكي، أو 16 في المائة من جميع الخسائر في تلك السنة؛ وينخفض هذا الرقم كثيراً عن أرقام الخسائر في عام 2003 عندما أسفرت أعمال النهب عن خسائر إجمالية بما قيمته 4 ملايين دولار أمريكي.

الخسائر بحسب السلع

46- يبيّن الملحق الثاني أن معظم الخسائر الجسيمة من حيث القيمة الصافية (سيف) حدثت في الحبوب، مثل قمح البرغل، والذرة، وطحين الذرة، والأرز، والقمح، ودقيق القمح، ويليها البقول والزيت النباتي. وتستأثر الخسائر في هذه المجموعات السلعية الثلاث بنسبة 75 في المائة من قيمة جميع الخسائر الواردة في التقرير. وليس هناك ما يثير الدهشة لأن التشكيلة الغذائية العامة التي يوزعها البرنامج تتألف من النسبة نفسها لهذه الفئات السلعية.



الخسائر بحسب الطرف المسؤول

47- وقع 65 في المائة تقريباً من جميع خسائر ما بعد تسليم السلع وهي تحت الإشراف المباشر للبرنامج، وتحمل النظراء الحكوميون 20 في المائة من الخسائر، والشركاء المنفذون غير الحكوميين 15 في المائة من الخسائر. ويقوم البرنامج بإدارة نسبة متزايدة من الأغذية التي تعدها إليه الجهات المانحة، لا سيما أثناء عمليات الطوارئ الكبيرة والمعقدة. ولهذا السبب، يتحمل البرنامج نسبة أعلى مماثلة من جميع الخسائر. وتحظى التقارير الدقيقة عن حركات السلع التي لا يديرها البرنامج مباشرة بمزيد من الاهتمام؛ وقد تزداد نسبة خسائر الحكومة والشركاء المنفذين غير الحكوميين في عام 2005.

الخسائر بحسب البلد المتلقي

48- كما جاء في الملحق الثالث، كان هناك 16 مشروعاً فردياً في ثمانية بلدان سجلت خسائر صافية في السلع تعادل أو تزيد على 2 في المائة من مجموع القيمة الإجمالية مع صافي قيمة مطلقة (سيف) تبلغ 20 000 دولار أمريكي. وهذه البلدان هي أفغانستان، وأنغولا، وكولومبيا، وهايتي، وملايو، وموريتانيا، والاتحاد الروسي، والسودان.

49- ولم تسجل إلا هايتي خسارة في السلع بعد تسليمها بنسبة عامة تعادل أو تزيد على 2 في المائة من مجموع القيمة الإجمالية مع صافي قيمة (سيف) تبلغ 20 000 دولار أمريكي. ويرد أدناه تحليل لهذه الحالة بمزيد من التفصيل.

50- وتحملت تسعة بلدان خسائر ما بعد تسليم السلع مع صافي قيمة مطلقة (سيف) تزيد عن 100 000 دولار أمريكي، وهذه البلدان هي: أفغانستان، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وإندونيسيا، وملايو، وموريتانيا، والاتحاد الروسي، والسودان. ويرد أدناه بتحليل لهذه الحالات بمزيد من التفصيل، وبترتيب تنازلي للقيمة الصافية المطلقة للخسائر (سيف).

← أنغولا

51- تعرضت أنغولا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 2 539 طناً مترياً بقيمة صافية بلغت 731 358 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 1.8 في المائة من مجموع السلع التي تمت مناولتها وتبلغ 159 744 طناً مترياً. والسبب الرئيسي لهذه الخسارة هو وصول شحنات الذرة والفاصولياء وخليط الذرة بالصويا في حالة تالفة بسبب عرق الحاويات الذي يتكون عندما ترتفع درجة حرارة الهواء داخل الحاويات أثناء الرحلة البحرية مما يتسبب في تبخير الرطوبة من السلع. ولمعالجة ذلك، ستقوم دائرة الشحن في البرنامج بتعزيز رصد الحاويات في ميناء التحميل والمكتب القطري، وسيقوم المشرف برصد مراقبة الجودة أثناء تفريغ الحاويات.

← هايتي

52- تحملت هايتي خسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 952 طناً مترياً، بقيمة صافية بلغت 695 950 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 7.3 في المائة من السلع التي تم تناولها بما مجموعه 22 805 طناً مترياً. ونجمت هذه الخسائر المرتفعة من حيث قيمتها المطلقة والنسبية أساساً عن أعمال النهب من مستودع البرنامج في مدينة كاب هايتيان أثناء الصراعات الأهلية التي اندلعت في عام 2004. وبعد أن هدأت حدة الاضطرابات الأهلية، قامت الشركة المسجلة المتخصصة المتعاقد معها من الباطن بتعزيز إجراءات الأمن. وطيلة عام 2004، اشتركت بعثة الأمم المتحدة



لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور نشط في تعزيز تدابير الأمن. وأنشئت قنوات اتصال بين الشركة المسؤولة عن أمن المستودع وبين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

السودان

53- تعرض السودان لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 1 926 طناً مترياً بقيمة صافية بلغت 512 048 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 0.6 في المائة من السلع التي تم تناولها بما مجموعه 370 108 طناً مترياً. ووقعت أكبر الخسائر في الذرة الرفيعة والبقول. وحدث 90 في المائة من الخسائر في هاتين السلعتين أثناء النقل. ولمعالجة تلك المشكلة، قام البرنامج بخصم قيمة الخسائر من فواتير شركات النقل وأوقف العمل بإجراءات استبدال السلع التي تضيعها شركات النقل خلال عام 2004.

أفغانستان

54- تعرضت أفغانستان لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 531 طناً مترياً بقيمة صافية بلغت 289 703 دولاراً أمريكي (سيف)، من كمية إجمالية تم تناولها قدرها 209 402 طناً مترياً. ومن حيث القيمة النسبية، لم تتجاوز نسبة هذه الخسائر 0.5 في المائة من جميع السلع التي تم تناولها خلال فترة الإبلاغ. ووقعت أكبر الخسائر في البسكويت المقوى بسبب حريق نشب في المستودع. ولمعالجة تلك المشكلة، تم إجراء استعراض شامل للتدابير الأمنية لزيادة تعزيز الأمن وتدابير السلامة في جميع مستودعات البرنامج. وتم تقديم تدريب لجميع موظفي المستودعات على إجراءات مكافحة الحرائق.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

55- تعرضت جمهورية الكونغو الديمقراطية لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 939 طناً مترياً بقيمة صافية بلغت 279 744 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 0.9 في المائة من السلع الإجمالية التي تم تناولها وتبلغ 100 000 طن متري. ونجم أكثر من 60 في المائة من جميع الخسائر عن أعمال النهب التي تعرضت لها المستودعات والزوارق السريعة أثناء الصراعات الأهلية التي شهدتها الأنحاء الشرقية من البلاد. وأرسل البرنامج خطاب احتجاج إلى الحكومة، وتم الاحتفاظ بالمخزونات في محاور خارجية لحين تحسُن الحالة الأمنية. وافتتحت نقاط تسليم أمامية جديدة للتقليل إلى الحد الأدنى من عمليات التسليم المباشرة للشركاء المنفذين، مما أتاح للبرنامج مزيداً من الرقابة على السلع الغذائية. وتعاون البرنامج مع سلطات الموانئ المحلية والشرطة لزيادة الرقابة والتقليل إلى الحد الأدنى من عمليات تحويل الأغذية.

ملاوي

56- تعرضت ملاوي لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 1 256 طناً مترياً، بقيمة صافية بلغت 219 448 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 1.2 في المائة من مجموع السلع التي تم تناولها والتي بلغت 81 979 طناً مترياً. ووقعت أكبر الخسائر في الذرة وطحين الذرة بسبب الشحنات التالفة التي تم تسليمها مباشرة أو عن طريق أصحاب المطاحن في عام 2002-2003 من ميناء ناكالا في موزامبيق، وكذلك بسبب تردّي جودة الذرة المحلية التي



قدمتها الصوامع بصورة عينية. ولمعالجة تلك المشكلة، يقوم البرنامج بزيادة الضوابط الصارمة على الشحنات قبل طحنها، وإجراء مراقبة للجودة؛ كما تم تدريب جميع موظفي المستودعات.

الاتحاد الروسي

57- تعرض الاتحاد الروسي لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 631 طناً مترياً، بقيمة صافية بلغت 164 899 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 1.5 في المائة من مجموع السلع التي تم تناولها بما مجموعه 35 079 طناً مترياً. ووقعت أكبر الخسائر في دقيق القمح المشتري محلياً، ونجمت تلك الخسائر عن عيوب في الجودة، والتلف التدريجي والإصابة بالحشرات. ولزيادة إحكام مراقبة الجودة، قام البرنامج بإضافة عدد من المعايير الجديدة في التصديق على مشتريات دقيق القمح، بالإضافة إلى متطلبات التصديق القياسية المحلية المطبقة.

إندونيسيا

58- تعرضت إندونيسيا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 494 طناً مترياً، بقيمة صافية بلغت 143 240 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 0.7 في المائة من مجموع السلع التي تم تناولها التي بلغت 47 878 طناً مترياً. ووقعت معظم الخسائر أثناء الشحن إلى الجزر الخارجية، ومناولتها في أحد المستودعات الحكومية وتحميلها أثناء قيام الشركاء المنفذين بتوزيعها. وأعرب المكتب القطري عن قلقه لشركات النقل البحري وطلب منها تحسين إجراءات المناولة لتفادي تمزق الأكياس.

موريتانيا

59- تعرضت موريتانيا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 310 أطنان مترياً، بقيمة صافية بلغت 109 644 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 1.3 في المائة من مجموع السلع التي تم تناولها بما مجموعه 33 094 طناً مترياً. ونجمت تلك الخسائر أساساً عن الظروف غير المرضية، وسوء الإدارة وعدم كفاية الموظفين في المستودعات. وبعد عام من المفاوضات، أبرم المكتب القطري اتفاقاً للإدارة المشتركة مع شريكه المنفذ الحكومي الرئيسي في سبتمبر/أيلول 2004. وتم الاتفاق على تسريع وتيرة توزيع مخزونات الأغذية للحفاظ على مساحة التخزين وتقليل عدد المستودعات. وتم عقد أربع حلقات عمل حول التدريب في أواخر عام 2004 لتعزيز الزيارات اليومية للتفتيش على المستودعات، والتنظيف وإعادة التكييف، واستخدام نظام كومباس. كما شاركت المنظمات غير الحكومية بدور مهم في سلسلة توزيع الأغذية في موريتانيا، وذلك من خلال التعاون مع اللجان القروية، وإجراء رصد دقيق لعمليات توزيع الأغذية، وكفالة اشتراك النساء بدور نشط في إدارة عملية توزيع الأغذية. ولا تُخزّن السلع حالياً إلا في المستودعات المركزية والإقليمية في نواكشوط، وتُنقل الأغذية مباشرة إلى المستفيدين، مما يقلل من التخزين الذي لا داعي له في المواقع الأخرى التي يتواجد فيها البرنامج بدرجة أقل. وقام البرنامج بتعيين ثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة وثلاثة من مساعدي النقل والإمداد في المكتب القطري للعمل في تعاون وثيق مع النظراء الحكوميين في إدارة المستودعات.

كولومبيا

60- تعرضت كولومبيا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 114 طناً مترياً بقيمة صافية بلغت 37 046 دولاراً أمريكياً (سيف)، أو 0.6 في المائة من مجموع السلع المناولة التي بلغت 12 792 طناً مترياً. وعلى الرغم من



أن توزيع دقيق القمح في كولومبيا كان بطيئاً، كان من المستحيل تأجيل عملية تسليم السلع التي كانت قد تقررته بالفعل. وبقي جزء من السلع في المخازن لفترة تجاوزت تاريخ صلاحيته وتعرض للتلف. وقام المكتب القطري باسترداد 35 في المائة من تلك الخسائر عن طريق إعادة بيع المنتج. ولتفادي وقوع تلك الخسائر في المستقبل، قام المكتب القطري بتحسين إجراءات شراء السلع السريعة العطب ذات العمر التخزيني القصير.

الخسائر التي لحقت بالسلع في فترات الإبلاغ السابقة وأعلن عنها للمرة الأولى في عام 2004

61- تم الإبلاغ للمرة الأولى في عام 2004 عن 27 حالة من الخسائر التي لحقت بالسلع في أربعة بلدان. وبلغ مجموع كمية الخسائر 176 طناً مترياً أو 0.2 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناولتها في تلك العمليات؛ وكانت معظم الخسائر قليلة في كل بلد على إنفراد. وحدثت هذه الخسائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وموزامبيق، ونيبال. ووقعت الخسائر أساساً في الزيوت النباتية والبقول بسبب الاختلاس وسوء المناولة.

متابعة الخسائر التي كانت قيد التحقيق أثناء فترة الإبلاغ السابقة

62 - كما ورد سابقاً في تقرير عام 2003، فإن الخسائر التي لا يزال البرنامج يتحقق بشأنها أُبلغ عنها في بنغلاديش، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وإريتريا، والهند، وميانمار، ونيبال، وسيراليون، واليمن، وزمبابوي.

بنغلاديش وكمبوديا

63- ترد المعلومات المستكملة عن الخسائر التي وقعت في تلك البلدان في بداية هذا التقرير.

كوت ديفوار وسيراليون

64- نتيجة للاستعراض، لم تتحمل كوت ديفوار وسيراليون أي خسائر إضافية في عام 2003.

إريتريا

65- أكدت إريتريا وقوع خسائر بما مجموعه 48 طناً مترياً من البقول التي اعتبرت غير صالحة للاستهلاك البشري.

الهند

66- أبلغت الهند عن وقوع خسارة بما مجموعه 27 مليون طن متري من الأرز. وما زال التحقيق قيد الانتظار. وأقامت الحكومة دعوى قانونية وتأديبية في حق خمسة من الموظفين المسؤولين عن الخسائر.



↩ ميانمار

67- أبلغت ميانمار بالتحقيق في ضياع طنين مترين من الأرز أثناء النقل، وقامت شركات النقل بتعويض البرنامج.

↩ نيبال

68- أبلغت نيبال بنهب ستة أطنان مترية من الأرز أثناء الاضطرابات الأهلية وقامت الجهة الموردة بالسداد.

↩ اليمن

69- أكدت اليمن ضياع طنين مترين في أحد المخازن أثناء تعبئتها في الأكياس.

↩ زمبابوي

70- أبلغت زمبابوي عن وقوع خسائر بما مجموعه 610 أطنان مترية أجري تحقيق بشأنها في عام 2003 وذلك بسبب السرقة ونقص الكميات أثناء العبور. ويقوم المكتب القطري بخصم قيمة أي خسائر متكبدة بسبب التخزين أو مُشغلي النقل، ولم يعد يستعمل المخزن الواقع في موتاري حيث وقعت أعمال السرقة.

الخسائر قيد التحقيق والتي سيجري متابعتها في التقارير القادمة

71- يُجري البرنامج في الوقت الراهن تحقيقاً بشأن الخسائر في السلع في بنغلاديش، وكمبوديا، وغانا، والهند، وكينيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، وباكستان، وزامبيا. وسترد الحسابات المستكملة لتلك الخسائر في التقارير القادمة.



الملحق الأول

خسائر السلع بعد تسليمها بحسب الأسباب الرئيسية للخسائر (2004/12/31 - 2004/1/1)		
الحصة من مجموع الخسائر (في المائة)	تقدير صافي القيمة (سيف) (بملايين الدولارات)	سبب الخسارة
الخسائر الناجمة أساساً عن مشكلات في بلد المنشأ		
12.1	0.557	تلف السلع الغذائية
6.6	0.305	تلف مواد التغليف
1.5	0.069	أسباب أخرى
20.2	0.931	المجموع الفرعي
الخسائر الناجمة أساساً عن مشكلات في البلد المتلقي		
26.5	1.221	سوء المناولة/نقص الكميات
16.2	0.746	الصراعات الأهلية
9.0	0.415	تجهيز السلع
7.3	0.338	أسباب أخرى
6.1	0.283	السرقعة/الاختلاس/التوزيع غير المرخص به
4.0	0.184	رداءة ظروف التخزين أو طول مدته
3.9	0.179	الكوارث الطبيعية والحرائق
3.9	0.180	إعادة تكييف السلع/ التعبئة
2.9	0.136	الإصابة بالحشرات
79.8	3.682	المجموع الفرعي
100.0	4.613	المجموع



الملحق الثاني

خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب نوع السلعة (2004/12/31 - 2004/1/1)			
السلعة	القيمة التقديرية الصافية (سيف) للكميات المفقودة (بملايين الدولارات)	صافي القيمة التقديرية (سيف) للكميات المفقودة (بملايين الدولارات)	الخسارة كنسبة مئوية من صافي قيمة السلع المتناولة، (سيف)
الحبوب			
مسحوق الذرة	69.563	0.347	0.50
قمح البرغل	25.670	0.061	0.24
الذرة	183.912	0.789	0.43
الأرز	96.201	0.309	0.32
القمح	205.468	0.135	0.07
دقيق القمح	71.050	0.276	0.39
الذرة الرفيعة	51.774	0.205	0.40
حبوب أخرى	0.014	0.000	0.00
الزيوت والدهون			
الزيوت النباتية	196.259	0.770	0.39
دهون أخرى	2.314	0.000	0.00
منتجات الألبان			
اللبن الكامل الدسم المجفف	25.095	0.000	0.00
اللبن المجفف المقوى المنزوع الدسم	6.879	0.002	0.03
الألبان الأخرى	24.782	0.009	0.04
البقول			
الفاصوليا	50.820	0.145	0.29
البازلاء	63.554	0.326	0.51
العدس	17.152	0.268	1.56
حبوب بقلية أخرى	0.061	0.000	0.00
أنواع أخرى			
لبن الذرة بالصويا والقمح بالصويا	1.748	0.000	0.00
خليط الذرة بالصويا والقمح بالصويا	104.171	0.463	0.44
السكر	9.935	0.014	0.14
الأسماك واللحوم المعلبة	20.187	0.286	1.42
الملح	1.676	0.002	0.12
البسكويت	10.236	0.175	1.71
الفافا، وليكونا فالالا وإندياميك	5.825	0.020	0.34
سلع متنوعة	7.698	0.007	0.09
جميع السلع	1 252.043	4.613	0.37



الملحق الثالث: الخسائر في السلع بحسب الإقليم والبلد المتلقي (2004/1/1 – 2004/12/31)

الخسائر السلعية البالغة 2 في المائة أو أكثر من الكميات المناولة في كل مشروع (الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار فقط)			الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المناولة	صافي لقيمة التقديرية (سيف) للسلع المفقودة (بملايين الدولارات)	صافي القيمة التقديرية (سيف) لمجموع السلع المناولة (بملايين الدولارات)	البلد المتلقي
القيمة (بالدولار)	النسبة المئوية	السلعة				
إقليم شرق ووسط أفريقيا						
			0.33	0.072	21.812	بوروندي
			0.90	0.280	31.123	جمهورية الكونغو الديمقراطية
			0.40	0.016	3.944	جمهورية الكونغو
			0.86	0.026	2.971	جيبوتي
			0.03	0.012	43.815	إريتريا
			0.02	0.025	108.578	إثيوبيا
			0.14	0.067	48.041	كينيا
			0.25	0.027	10.936	رواندا
			0.14	0.008	6.045	الصومال
30 150	2.14	العدس	0.60	0.512	85.917	السودان
			0.56	0.195	35.006	تنزانيا
			0.20	0.113	57.349	أوغندا
			0.30	1.354	455.538	مجموع إقليم شرق ووسط أفريقيا
إقليم الجنوب الأفريقي						
82 900	14.62	البازلاء	1.75	0.731	41.693	أنغولا
133 250	11.59	خليط الذرة بالصويا				
24 750	2.11	البازلاء				
			0.19	0.035	18.239	ليسوتو
			0.19	0.012	6.208	مدغشقر
109 400	2.10	الذرة	1.20	0.219	18.342	ملاوي
48 200	4.09	طحين الذرة				
			0.48	0.128	26.940	موزامبيق
			0.17	0.003	1.880	ناميبيا



الملحق الثالث: الخسائر في السلع بحسب الإقليم والبلد المتلقي (2004/12/31 - 2004/1/1)

			0.09	0.005	6.194	سوازيلند
			0.11	0.016	13.557	زامبيا
			0.08	0.050	62.090	زمبابوي
			0.61	1.200	195.144	مجموع إقليم الجنوب الأفريقي
إقليم غرب أفريقيا						
			0.05	0.001	1.928	بنن
			0.03	0.002	7.592	بوركينافاسو
			0.87	0.021	2.367	الكاميرون
			0.23	0.008	3.606	الرأس الأخضر
			1.11	0.031	2.791	جمهورية أفريقيا الوسطى
			0.06	0.007	10.610	تشاد
			0.41	0.049	11.859	كوت ديفوار
			لا تذكر	أقل من 1 000	0.016	غابون
			0.22	0.003	1.168	غامبيا
			0.66	0.026	4.015	غانا
			0.13	0.012	8.917	غينيا
			0.01	أقل من 1 000	2.086	غينيا بيساو
			0.15	0.039	25.613	ليبيريا
			0.04	0.002	5.050	مالي
74 600	26.15	خليط القمح بالصويا	1.30	0.110	8.421	موريتانيا
			0.07	0.003	4.595	النيجر
			0.07	أقل من 1 000	0.395	سان تومي وبرينسيبي
			0.09	0.006	6.690	السنغال
			0.44	0.051	11.679	سيراليون
			0.31	0.371	119.348	مجموع إقليم غرب أفريقيا
إقليم آسيا						
			0.02	0.011	44.171	بنغلاديش
			0.09	0.004	4.426	بوتان
			0.03	0.004	11.344	كمبوديا



الملحق الثالث: الخسائر في السلع بحسب الإقليم والبلد المتلقي (2004/12/31 - 2004/1/1)

			0.06	0.006	10.448	الصين
			0.11	0.011	10.144	الهند
			0.66	0.143	21.823	إندونيسيا
			0.07	0.061	85.825	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
			0.07	0.002	3.353	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
			0.01	أقل من 1 000	2.147	ميانمار
			0.29	0.049	16.686	نيبال
			0.28	0.026	9.309	سريلانكا
			0.07	أقل من 1 000	1.238	تيمور ليشته
			0.14	0.318	220.912	مجموع إقليم آسيا
إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية						
167 850	3.41	البسكويت العالي الطاقة	0.46	0.290	63.552	أفغانستان
			0.01	أقل من 1 000	2.626	ألبانيا
			0.09	0.010	11.792	الجزائر
			0.03	0.002	4.456	أرمينيا
			لا تذكر	أقل من 1 000	4.455	أذربيجان
			0.01	أقل من 1 000	4.277	مصر
			0.29	0.019	6.361	جورجيا
			0.15	0.007	4.981	إيران
			لا تذكر	أقل من 1 000	26.645	العراق
			لا تذكر	أقل من 1 000	1.955	الأردن
			3.17	0.005	0.150	المغرب
			0.15	0.033	21.201	الأراضي الفلسطينية المحتلة
			0.43	0.104	24.041	باكستان
154 350	2.73	دقيق القمح	1.47	0.165	11.243	الاتحاد الروسي
			0.19	0.006	3.192	سوريا



الملحق الثالث: الخسائر في السلع بحسب الإقليم والبلد المتلقي (2004/12/31 - 2004/1/1)

			0.08	0.008	10.780	طاجيكستان
			لا تذكر	أقل من 1 000	1.056	جمهورية يوغسلافيا الاتحادية
			0.22	0.020	8.985	اليمن
			0.32	0.669	211.745	إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي						
			لا تذكر	أقل من 1 000	3.783	بوليفيا
27 700	2.93	دقيق القمح	0.62	0.037	5.965	كولومبيا
			لا تذكر	أقل من 1 000	3.452	كوبا
			0.01	أقل من 1 000	0.410	الجمهورية الدومينيكية
			0.00	0.00	0.000	إكوادور ⁽¹⁾
			0.08	0.002	2.626	السلفادور
			0.19	0.011	5.566	غواتيمالا
32 550	6.22	الزيت النباتي	7.29	0.650	8.921	هايتي
29 300	4.84	الزيت النباتي				
45 200	28.69	البازلاء				
196 050	71.79	العدس				
275 500	24.30	السمك المعلب				
24 000	6.07	الزيت النباتي				
			0.03	0.002	6.156	هندوراس
			0.01	أقل من 1 000	8.896	نيكاراغوا
			لا تذكر	أقل من 1 000	3.552	بيرو
			1.42	0.702	49.321	مجموع إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
			0.37	4.613	1 252.043	المجموع: جميع الأقاليم



الملحق الرابع

الجهود الإقليمية للتقليل إلى الحد الأدنى من الخسائر في السلع بعد تسليمها في البرنامج

1- قدّم كل مكتب إقليمي خطة عمل سنوية قائمة على النتائج؛ وتتضمن أهدافها رصد الخسائر في السلع بعد تسليمها. وفي إطار مبادرة البرنامج لتطبيق اللامركزية، قدّم موظفو الإمداد الإقليميون الدعم للمكاتب القطرية في جميع المسائل المتعلقة بالإمداد، بما في ذلك الخسائر في السلع بعد تسليمها. ويساهم هذا بشكل كبير في إنكفاء الوعي باحتواء الخسائر التي تلحق بالسلع بعد تسليمها.

إقليم آسيا

- 2- اتخذ المكتب الإقليمي في آسيا عدداً من المبادرات للحد من خسائر ما بعد التسليم في مكاتبه القطرية. ومثلما في عام 2003، بلغت المشتريات المحلية وعمليات تجهيز الأغذية المحلية مستوى كبيراً في عام 2004 لكفالة استلام السلع في مواعيدها، وتقليل الحاجة لتمديد فترات التخزين للحد من الخسائر. وساهمت الشحنات المجزأة من المشتريات المحلية في زيادة تحسين الحالة، مما أتاح للمكاتب القطرية الحصول على كميات محدودة من السلع خلال فترات محددة؛ وتم تحقيق ذلك بنجاح في بنغلاديش والهند وإندونيسيا ونيبال وسيرى لانكا.
- 3- وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة إمدادات السلع في كل مكتب قطري من خلال ما يلي: (1) تعيين منسق للإمدادات؛ (2) رصد الإمدادات من خلال التقارير المقدمة عن الاحتياجات الشهرية وحالات النقص، وهي تقارير توفر معلومات عن توفر المخزونات واستخدامها؛ (3) خطة طلبات إرسال الموارد الدورية. وعزّز التدريب الذي أُجري في مطلع عام 2004 قدرة كل مكتب قطري على إدارة الإمدادات الخاصة بالإقليم وكفالة فعالية استخدام الموارد. وما زالت الشحنات الضخمة لخليط الذرة بالصويا تمثل مشكلة بالنظر إلى أن هذه السلعة حساسة لفترات التخزين الطويلة؛ ويبين التحليل المعمل أن مستويات الفيتامينات تنخفض إلى النصف خلال فترات التخزين الطويلة.
- 4- وساعد تعيين مستشار إقليمي للإمداد وموظف لمراقبة جودة السلع في منتصف عام 2004 المكتب الإقليمي لآسيا على تعزيز إدارته للأغذية وتحسين جودتها. ويجري حالياً تشغيل النسخة 2 من نظام كومباس في جميع البلدان الأحد عشر في آسيا، مما يمكن من تتبّع السلع حتى وصولها إلى المستفيدين. ويجري حالياً رصد أرقام التوزيع من قبل الشركاء المنفذين باستخدام ذلك النظام، ويتم إدخال الخسائر التي تحدث على جميع مستويات سلسلة الإمدادات الغذائية في النظام.

إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

- 5- اتخذ المكتب الإقليمي لإقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا مبادرات لمعالجة الخسائر في السلع بعد تسليمها. وسوف يساعد الاستمرار في نشر التدريب على إدارة المستودعات في مختلف المكاتب القطرية خلال عام 2004، وتوفير ترجمات باللغة العربية لدليل مستودعات البرنامج على الحد من خسائر ما بعد التسليم التي تنشأ عن سوء إدارة المستودعات. وتتاح حالياً هذه المواد لنظراء البرنامج في جميع أنحاء الإقليم. وجرى تنظيم تدريب على



مكافحة الآفات وتذخين السلع في دبي في أواخر عام 2004 لموظفي البرنامج وشركائه. كما تم تعزيز النسخة 2 من نظام كومباس وتوسيعها لتشمل شركاء البرنامج.

إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

6- واصل كل مكتب قطري في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جهوده الاعتيادية في التقليل إلى الحد الأدنى من خسائر ما بعد التسليم في عام 2004. وفي مبادرة خاصة، تفاوض المكتب الإقليمي مع الجهة المانحة الرئيسية في الإقليم على شحنة تجريبية من الذرة السائبة. وتم سداد تكاليف التعبئة في أكياس عند نقطة المقصد. وكانت الذرة تُشحن من قبل في أكياس وتعبأ في حاويات. وأسفرت طريقة النقل تلك في كثير من الأحيان عن إصابة الذرة بدرجة خطيرة من العفن، مما أفضى إلى ارتفاع خسائر ما بعد التسليم. وفي الشحنة التجريبية السائبة، وصلت الحبوب في حالة أفضل كثيراً ولم تقع بها أية خسائر باستثناء تسرب كميات ضئيلة.

إقليم غرب أفريقيا

7- بذلت المكاتب القطرية في إقليم غرب أفريقيا جهوداً كبيرة في الحد من خسائر ما بعد تسليم السلع. ولتحديد جوانب التضارب في حينه، يتم إجراء عمليات جرد شهرية لمخزونات الأغذية والتحقق منها في مقابل سجلات نظام كومباس. ولتقليل الخسائر الناجمة عن التخزين والمناولة، أُجري تدريب على إدارة المستودعات مع قبل الشركاء المنفذين والنظرء الحكوميين في كوت ديفوار، وموريتانيا، والنيجر، وسيراليون. ولكفالة خلو السلع من التلوث والحشرات، يتم تذخين المستودعات بصورة منتظمة. وتخصم قيمة الخسائر الناجمة عن النقل وسرقة المستودعات من الفواتير المقدمة من شركات النقل وشركات الأمن في حال وقوع الخسائر بسبب الإهمال. ويُطبَّق في جميع الأوقات نظام "الوارد أولاً يصرف أولاً" في الحالات التي يتم فيها إرسال السلع من المستودعات وذلك للحد من الخسائر الناجمة عن طول مدة التخزين. ويرافق مراقبو الأغذية وحراس النقل والإمداد الشاحنات حتى وصولها إلى نقاط التسليم النهائية، وتساعد الزيارات المفاجئة لمواقع المشروعات على تحسين مراقبة السلع.

إقليم الجنوب الأفريقي

8- اتخذ المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي عدداً من المبادرات الرامية إلى الحد من الخسائر. وبذلت جهود منسقة لتقديم تدريب على إدارة المستودعات للشركاء على مستوى المكتب القطري، مما كان له أثر إيجابي على خسائر ما بعد التسليم. وقام المكتب الإقليمي بتنظيم حلقة عمل عن الطحن حضرها موظفو النقل والإمداد في البرنامج. وأتاح تطبيق النسخة 2 من نظام كومباس خلال عام 2004 الفرصة لتقديم مزيد من التدريب على مستوى المكاتب الفرعية، وساعد على تحسين جودة الإبلاغ عن الخسائر في الإقليم.

إقليم شرق ووسط أفريقيا

9- تم تنفيذ عدد من المبادرات في إقليم شرق ووسط أفريقيا خلال عام 2004 لتحسين مناولة السلع وتقليل حجم الخسائر. ويحرص المكتب على تفادي نقل السلع المختلفة في نفس المركبة، خاصة الزيت النباتي الذي يمكن أن يلوّث السلع المطحونة. وتم تحسين رصد أداء شركات النقل، وخصّمت تكاليف الخسائر من الفواتير النهائية. ونُظّم تدريب على إدارة السلع للنظرء الحكوميين والشركاء غير الحكوميين والموظفين التقنيين المسؤولين عن مستودعات البرنامج.



وقام المكتب الإقليمي بتنظيم تدريب على مكافحة الآفات/التدخين والطحن/إدارة السلع. وقامت بعض المكاتب القطرية بترجمة النسخة المستكملة من دليل إدارة السلع في البرنامج إلى اللغات المحلية وتوزيعها على الشركاء المتعاونين. كما عززت المكاتب القطرية تناوب المخزونات بسرعة، لا سيما طحين الذرة والسلع الأخرى المطحونة إقليمياً أو محلياً. وتم تشجيع عمليات طحن الحبوب في أقرب مكان للاستهلاك وذلك لتحسين مراقبة العمر التخزيني. ويتم إجراء مقارنات منتظمة للمخزونات داخل البلد بين نظام كومباس والأعداد الفعلية للمخزونات. ويتم إصدار تقارير موحدة عن المشروعات كل أربعة أشهر لأغراض المراقبة المنتظمة، كما يتم التأكيد على إيصال بعثات للرصد الميداني يقوم بها موظفو المكاتب القطرية إلى المكاتب الفرعية ومستودعات الشركاء.

